

الملك عبدالعزيز السعدي

جمعية التنمية الأهلية بالشعبة  
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي  
ترخيص 4366 وتاريخ 1443/9/26هـ

# الإفصاح عن تعارض المصالح لأعضاء الجمعية العمومية لجمعية التنمية الأهلية بالشعبة



## وثيقة عدم تعارض المصالح لدى أعضاء الجمعية العمومية ومجلس الإدارة

يقر جميع أعضاء الجمعية العمومية ومجلس الإدارة أنه:

تم الاطلاع على سياسة تعارض المصالح الخاصة بـ " جمعية التنمية الاهلية بالشعبة " وبناء عليه لا توجد تعارض مصالح بين أعضاء الجمعية العمومية ومجلس الإدارة عند التصويت على أي مسائل مدرجة .

ويتعهد كل عضو بذلك بعدم الحصول على أي مكاسب أو أرباح شخصية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مستفيداً من موقعه كعضو جمعية عمومية وبعدم استخدام أي معلومات تخص الجمعية أو أصولها أو مواردها لأغراضه الشخصية أو أقاربه أو أصدقائه أو استغلالها لأي منفعة أخرى.

كما أفصح كل من :

١- حسين أحمد الجابر بصفته رئيس مجلس إدارة جمعية التنمية الاهلية بالشعبة بوجود صلة قرابة مباشرة بينه وبين أحد أعضاء مجلس الإدارة وهو:

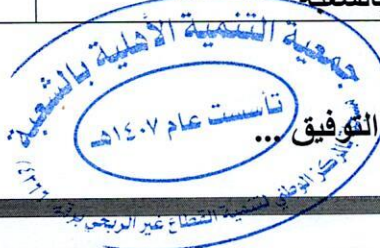
الاسم	صلة القرابة	الاجراء المتخذ
علي احمد الجابر	أخيه	تطبيق لائحة تعارض المصالح واستبعاد المفصح في حال التصويت على قرار يمس أحد المفصح عنهم

٢- علي احمد الجابر بصفته عضو مجلس إدارة جمعية التنمية الاهلية بالشعبة بوجود صلة قرابة مباشرة بينه وبين أحد أعضاء مجلس الإدارة وهو:

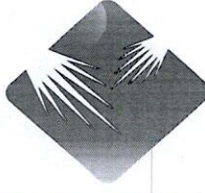
الاسم	صلة القرابة	الاجراء المتخذ
حسين احمد الجابر	أخيه	تطبيق لائحة تعارض المصالح واستبعاد المفصح في حال التصويت على قرار يمس أحد المفصح عنهم

إقرار وتوقيع المفصحين على صحة البيانات أعلاه:

اسم المفصح	رقم الهوية	الصفة	التوقيع
حسين احمد الجابر		رئيس مجلس إدارة جمعية التنمية الاهلية بالشعبة	
علي احمد الجابر		عضو مجلس إدارة جمعية التنمية الاهلية بالشعبة	



هذا والله ولي التوفيق ...



المملكة العربية السعودية  
الرياض

جمعية التنمية الأهلية بالشعبة  
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي  
ترخيص 4366 وتاريخ 1443/9/26هـ

بيان للإفصاح عن التعاقدات بين الجمعية وشركات او مؤسسات تعود ملكيتها الى أحد أعضاء مجلس الإدارة او أحد اقاربه من الدرجة الأولى وحتى الدرجة الرابعة او أحد منسوبي جمعية التنمية الاهلية بالشعبة

يؤكد مجلس إدارة جمعية التنمية الاهلية بالشعبة ومن خلال فحص نماذج الإفصاح الداخلية وسجلات التعاقدات والمشتريات وما في حكمها بأنه لا توجد أي علاقة تجارية او تعاقدية بين الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة او اقاربه من الدرجة الأولى وحتى الدرجة الرابعة او أحد منسوبي الجمعية وذلك حتى تاريخ ٢٠٢٤/٠١/٠١م.

اعتماد مجلس الإدارة

